"السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي تجاه هجرة السوريين غير الشرعية ما بين "2011م-2017م"

EU foreign policy towards illegal Syrian immigration between "2011-2017"

الباحثة: شيرين يوسف الخطيب

ماجستير دراسات دولية –جامعة بيرزيت –رام الله-فلسطين

ملخص الدراسة:

تناقش هذه الدراسة السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي تجاه هجرة السوريين غير الشرعية إلى أراضيها والتي نشطت بعد نشوب الأزمة السورية في العام 2011 بشكل لم يعد يمكن لدول الاتحاد تجاهله، بشكل خاص بعد أن تصاحب مع هذا الشكل من الهجرات تزايد ظواهر معينة كالإرهاب وغيرها التي باتت تؤثر على مستقبل ووحدة وتماسك الاتحاد. تهدف هذه الدراسة بشكل رئيسي للإجابة على السؤال المحوري فيها والذي يحاول الكشف عن ملامح تغير السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي بعد أن نشطت ظاهرة الهجرة غير الشرعية للسوريين كنتيجة لما يمر به السوريين من أزمة أثرت على معيشتهم وجعلت حياتهم في بعض المناطق شيء أشبه بالمستحيل. وكيف نظر الاتحاد الأوروبي لهذه الظاهرة علما بأن بعض الدول تعاملت معها بشكل إنساني واستقبل هؤلاء المهاجرين، فيما البعض الآخر رآها تهدد مستقبل وحدة الاتحاد وعمل على مكافحتها والقضاء عليها بوسائل مختلفة.

الكلمات المفتاحية: الاتحاد الأوروبي، سوريا، الهجرة، الهجرة غير الشرعية.

Abstract:

This study discuss the foreign policy of the EU towards the illegal immigration of Syrians to its countries, which was activated after the start of the Syrian crisis in 2011 in a way that the EU countries can no longer be able to ignore. Especially after this form of migrations being accompanied by increased phenomena such as terrorism and others, which are now affecting the future, unity and cohesion of the Union. Especially after being accompanied by this form of migrations increased phenomena such as terrorism and others, which are now affecting the future, unity and cohesion of the Union. This study is mainly intended to answer the central question which attempts to reveal the feature of the change in the EU foreign policy after the phenomenon of illegal migration of the Syrians has been activated as a result of the Syrian crisis affecting their lives and making their lives impossible in some areas, and how the European Union considered this phenomenon, noting that some countries dealt with them humanely and received these immigrants, while others considered them as a threat for the future unity of the Union and worked to combat and eliminate them by various means.

Keywords: European Union, Syria, immigration, illegal migration.

المقدمة:

نشأت الاضطرابات في سورية كجزء من موجة أوسع نطاقا في الوطن العربي، والتي تمثلت في احتجاجات "الربيع العربي" التي ظهرت في عدة دول عربية أواخر العام 2010 ومطلع العام 2011 مثل تونس، مصر، ليبيا، اليمن. إلا أن الحرب الأهلية في سوريا والتي اندلعت كنتيجة لاستياء الشعب من حكومة الأسد تصاعدت حتى وصلت حد النزاع المسلح بعد أن قام النظام السوري بقمع الاحتجاجات الداعية إلى إبعاده. شاركت في الحرب الأهلية في سوريا عدة فصائل معارضة التي انشق بعضها بمرور الوقت عن الوضع المعتدل وانضمت إلى مجموعات ذات طابع ديني مثل جبهة النصرة وتنظيم الدولة الإسلامية المعروف باسم "داعش"، وتمثلت أبرز نكبات الشعب السوري نتيجة لهذه الحرب التي بدأت في 2011 بالهجرة. وبرغم بدء هجرة الشعب السوري مع بداية الأزمة إلا أن ما تلا ذلك هو اشتداد هذه الظاهرة بشكل أكبر مما سبق، خاصة الهجرة بطريقة غير شرعية وتحديدا للقارة الأوروبية، حيث لم يعد المواطن السوري يهنأ لا بعيش كريم، ولا بفرص عمل، ولا بأبسط مقومات الحياة، ما جعل الربط بين الهجرة - سواء الشرعية أو غير الشرعية- والحرب هو ربط آلي وسببي.

لعبت الحرب في سوريا دورا أساسيا في تدمير البنى التحتية والاقتصادية وغيرها، وهذا ما حدا بمعظم السوريين إلى الهرب من البلاد لشدة ما فيها من بطش ولقلة ما فيها من مقومات حياة كريمة، تلك الحرب التي أجبرت الملايين من المدنيين السوريين على التشرد داخليا في سوريا، أو الفرار إلى تركيا أو لبنان أو العراق أو أوروبا. إلا أن تنامي أعداد المهاجرين قد انعكس على الدول الأوروبية بشكل أكبر من غيرها لأسباب جغرافية لسهولة الهجرة من سوريا إلى أوروبا، الأمر الذي سبب الأرق لأوروبا واستدعى تدخل المفوضية الأوروبية لشؤون اللاجئين، كما استدعى عقد مؤتمرات وجلسات ومباحثات وإصدار قرارات وتعبير الاتحاد الأوروبي عن سياسات بشأن هؤلاء المهاجرين. كل ما سبق في ظل تباين في مواقف الدول الأوروبية نفسها حيال هذه الظاهرة.

1-1. الإشكالية

شكل موضوع هجرة السوريين غير الشرعيين إلى أوروبا تحديا كبيرا أمام الاتحاد الأوروبي الأمر الذي تطلب من الاتحاد الأوروبي مواجهة هذه الظاهرة عبر سياسته الخارجية، ويأتي هذا البحث ليحاول الإجابة عن سؤال رئيسي وهو:

ما هي طبيعة السياسات والاستراتيجيات التي اتبعها الاتحاد الأوروبي إزاء قضية الهجرة غير الشرعية للسوريين على اعتبارها أحد القضايا الملحة على جدول الأعمال الأوروبي؟

ولكي يجيب البحث عن هذه الإشكالية فإنه يسعى لفحص مجموعة من الأسئلة الفرعية التي تتناول مجموعة قضايا ذات علاقة بالموضوع الأساسي:

- ما هي طبيعة التهديد الذي تحمله الهجرة غير الشرعية؟ وما هي مضامين السياسة الخارجية الأوروبية في مواجهتها؟
- ما هي التصريحات الرسمية التي صرح بها الاتحاد الأوروبي فيما يخص هجرة السوريين غير الشرعية؟ وهل عمل الخطاب الأوروبي على "أمننة" ظاهرة الهجرة غير الشرعية أم أنه تعامل معها على أنها ظاهرة أو قضية إنسانية؟

1-2. فرضية الدراسة:

للإجابة على إشكالية البحث وما انبثق عنها من أسئلة بحثية تفترض الدراسة أن السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي قد بدأت بالنظر للمهاجرين السوريين غير الشرعيين -وبعيدا عن تأثيراتهم الاقتصادية-على أنهم يشكلون خطرا على أمن القارة؛ وبدأت باتباع سياسات واستراتيجيات للحد من دخولهم إلى الاتحاد الأوروبي.

1-3. منهجية الدراسة

سيتم دراسة مواقف الاتحاد الأوروبي في سياسته الخارجية فيما يخص ظاهرة الهجرة غير الشرعية وآلية تعامله معها، وأخيرا الاستناد إلى منهجية تحليل الخطاب التي تتيح للباحث تحليلا لخطابات رسمية صدرت عن جهات رسمية مثل الممثل الأعلى للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية للاتحاد الأوروبي بشأن أزمة المهاجرين.

1. الهجرة السورية أرقام وإحصاءات

وفق تقديرات الأمم المتحدة، هناك حوالي (13.5) مليون سوري أُجبروا على النزوح من منازلهم وأماكن سكنهم الأصلية نتيجة الحرب المشتعلة منذ 6 سنوات. حوالي 7 ملايين منهم يعيشون نازحين ضمن الأراضي السورية في المناطق الآمنة نسبياً، بينما أكثر من 6 ملايين يتوزعون كلاجئين في مناطق متعددة.[1] مع نهاية عام 2013 أصبحت سورية ولأول مرة البلد الأول عالميا في عدد مواطنيها الذين تقدموا بطلبات لجوء سياسي وإنساني نتيجة الأوضاع السياسية في سورية، حيث تقدم (56400) شخص سوري بطلبات لجوء في 44 دولة حول العالم مقارنة مع (25200) شخص في عام 2012 و (8500) شخص في العام 2011، ما يُظهر الارتفاع المضطرد والهائل في عدد طالبي اللجوء خلال عامين.[2] بداية كان فرار آلاف السوريين إلى بلدان قريبة من سورية، ولم تكن الأرقام التي التمست

اللجوء لداخل الاتحاد الأوروبي كبيرة، أي أن أوروبا لم تكن الوجهة الأساسية للسوريين، فقد جذبت مصر في البداية العديد منهم بسبب مساواتهم مع المواطنين المصريين في التعليم والصحة إضافة إلى تسهيلات الإقامة والسماح لهم بالعمل.[3]

في عام 2011 تقدم ما مجموعه (8920) سوري بطلب اللجوء داخل الاتحاد الأوروبي، في حين ارتفعت الطلبات عام 2012 بشكل طفيف لتصل (11570) ولم تسجل من هذه الحالات سوى (1490) لاجئ آنذاك، وفي مقابل ذلك شكلت تركيا في حينها أكبر دولة مستقبلة للاجئين السوريين حيث بلغ عددهم (101834).[4]

وتحول بعد ذلك السوريون في هجرتهم إلى الدول الأوروبية نتيجة للقرب الجغرافي ما بين سوريا والاتحاد الأوروبي، وخاصة أن الاتحاد الأوروبي واحد من أكثر المصادر كرماً من ناحية دعمه المادي لأزمة اللاجئين السوريين ودعمه لحالة الطوارئ الإنسانية داخل سوريا، رغم أن القدر الأكبر من هذه المساعدات مكرّس للإغاثة الطارئة.[5]

وتشير الإحصاءات إلى أن دول الاتحاد الأوروبي قد استقبلت منذ بداية الأزمة السورية حتى نهاية العام 2013 نحو 50 ألف لاجئ سوري، لكن هذا الرقم قد تضاعف خلال العام 2014 نتيجة لإخفاق مؤتمر جنيف2 وتراجع فرص الحل وانتشار القتال في معظم المدن السورية.[6] وبحسب أرقام مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين فقد بلغ عدد اللاجئين السوريين الواصلين لأوروبا في العام 2015 (441.25) ألف، وارتفع هذا العدد خلال عام واحد أي ما بين 2014-2015 بنسبة زيادة تصل إلى 184%. وتشير دراسة أخرى إلى تضاعف الأرقام أكثر من أربعة أضعاف من (220) ألف وافد في العام 2014 إلى قرابة (900) ألف وافد خلال العالم 2015، وفي نفس الوقت شهدت خسائر الأرواح ارتفاعا في عددها في ذات الفترة، ففي حين سجلت المفوضية في شهر إبريل من العام 2015 (1265) متوفي، فقد ارتفع هذا العدد إلى (2365) متوفي في شهر أغسطس من العام نفسه.[7]

كما قامت الهيئة الأوروبية المختصة بمراقبة حدود الاتحاد الأوروبي (فرونتكس) في منتصف أيار/2015 برصد الرقم الأكبر وغير المسبوق في تاريخ القارة الأوروبية للمهاجرين غير الشرعيين، حيث رصدت دخول أكثر من 25 ألف مهاجر غير شرعي إلى إيطاليا ومالطا، مقارنة بـ 40 ألف مهاجر دخلوا إلى أوروبا في العام 2013.[8]

وقد شهدت السنوات السابقة ارتفاعاً مستمراً في عدد اللاجئين السوريين الذين يغادرون دول الجوار إلى الدول المقدّمة للجوء، وشهد عام 2015 أعلى عدد منذ عام 2008 لوصول اللاجئين عبر البحر إلى أوروبا، حيث وصل ما مجموعه (1,015,078) شخصاً، لكن هذا الرقم انخفض بشكل كبير في عام 2016، حيث وصل (211,563) شخصاً حتى نهاية أيار/مايو 2016. ولكن من بين هؤلاء المهاجرين في عام 2015 فإنّ المهاجرين السوريين شكّلوا العدد الأكبر من بين اللاجئين، حيث شكّلوا ما نسبته 38% من إجمالي الواصلين إلى أوروبا.[9]

ونتيجة لفرض الدول الأوروبية القيود على لجوء السوريين إليها فقد ازداد أعداد السوريين الفارين من الموت عن طريق الهجرات غير القانونية كبديل عن طلب اللجوء. وتشهد ظاهرة الهجرة غير الشرعية إلى القارة الأوروبية بشكل عام وقضية اللجوء السوري بشكل خاص الكثير من التشابك والتداخل والتعقيد سواء على الصعيد السياسي أو الاقتصادي والثقافي أو الأمني أو العسكري. وفي هذا السياق يصعب الفصل بين تنامي الاهتمام بقضية اللاجئين السوريين على أجندة السياسات الأوروبية وبين تفاقم ظاهرة الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا بشكل عام خلال العام 2015، إذ تشير إحصاءات وكالة الاتحاد الأوروبي لشؤون أمن الحدود الخارجية (فرونتكس) إلى وصول (630) ألف مهاجر غير شرعي إلى الدول الأوروبية خلال أول تسعة أشهر من العام 2015.[10] علما أنه من الصعب الحصول على أرقام وإحصاءات دقيقة بخصوص أعداد المهاجرين غير الشرعيين كونها هجرة غير قانونية ولا يوجد سجلات رسمية بها.

وبالتوازي مع وصول المهاجرين إلى أوروبا، شهد عام 2015 أعلى معدّل للوفيات غرقاً في البحر، حيث بلغ عدد الوفيات في ذلك العام (3,771) شخصاً. وفي النصف الأول من عام 2016 بلغ عدد الوفيات (2,868) شخصاً، أما خلال العام 2017 فقد بلغ عدد الوفيات من المهاجرين غير الشرعيين (2784).[11] ليكون هذا المعدّل هو الأعلى منذ عام 2010. الأمر الذي يجعل من أزمة اللاجئين والمهاجرين السوريين من أخطر الأزمات الإنسانية التي شهدها العالم خلال العقود الماضية.

ونتيجة للزيادات المضطرة في أعداد الهجرة السورية غير الشرعية والتي تنامت في العام 2015، فقد قامت الكثير من الدول الأوروبية بإغلاق حدودها واتخاذ الكثير من التدابير التي من شأنها التحكم في قضية الهجرة غير الشرعية، حتى أن منظمة العفو الدولية قد نوهت لإمكانية أن يعرض الاتحاد الأوروبي أرواح هؤلاء المهاجرين وحقوقهم للمخاطر نتيجة إغلاق حدوده، لأن كلفة هذا الإجراء من أرواح البشر أعظم من أن يتم قياسه.[12]

2. طرق وأساليب الهجرة السورية غير الشرعية:

منذ بداية المأساة السورية في العام 2011، لجأ السوريون إلى عدة طرق للوصول إلى وجهات اللجوء، وبعيداً عن النظر لقانونيتها أو أمنها:

2-1. التهريب البري عبر تركيا: بدأ السوريون بالهجرة بشكل أساسي عبر الحدود التركية مع اليونان أو بلغاريا، ليحاول بعدها اللاجئ الانتقال إلى دول أوروبية أخرى حتى يتسنى له بعدها تقديم طلبات لجوء ما لم يتم القبض عليه من قبل السلطات اليونانية، وفي حال تمكن المهاجر من المرور فيمكنه أما التقدم بطلب للحصول على اللجوء أو أن يقيم في تلك الدولة التي وصلها بشكل غير نظامي.[13] ويفضل

المهاجرون السفر عبر هاتين الدولتين؛ باعتبار أنهما لا تتصلان بحدود برية مع أي دولة من دول "تشينغن" وبالتالي لا يحتاج اللاجئ إلى تهريب آخر عبر البحر (غالبا إلى إيطاليا)، أو تهريب بري لآلاف الكيلومترات مرورا بعدة دول الأمر الذي يكلف الكثير من الأموال، وفيه الكثير من المجازفة والخطورة لأن المهاجر قد يحتاج أيضا إلى وثائق مزورة.[14]

ويتسم العبور لليونان بالخطورة، لأنه يتم عبر نهر "ماريتسا" والذي يسير على طول الحدود التركية اليونانية، ومن الصعب اجتيازه بعيدا عن أنظار الشرطة اليونانية، لذا يستخدم المهاجرون طرقا أخرى يعرفها المهربون خارج النقاط الحدودية أو عبر الاختباء في شاحنات النقل بين البضائع.[15]
قامت تركيا بإغلاق حدودها في وجه اللاجئين السوريين، وفرض تأشيرات دخول على كل سوري يريد الدخول لتركيا، وبهذا لم تعد تركيا حاضنة المهاجرين السورين كما كانت خلال السنوات الخمس الماضية، حيث قامت بدعم المعارضة المسلحة وسمحت بدخول 150 ألف جندي عبر أراضيها في الاتجاه المعاكس نحو سوريا بذريعة قتال "تنظيم الدولة الإسلامية".[16]

2-2. **الوثائق المزورة:** تعد إحدى الأساليب التي ينتهجها المهاجرون السوريون غير الشرعيين، حيث تقوم عصابات المهربين ببيع وثائق مزورة أو وثائق أصلية لأشخاص موجودين وتسمى (هوية أو جوازا شبيها) ويقوم اللاجئ باستخدام هذه الوثيقة للوصول إلى بلد الوجهة، ويسلم نفسه للسلطات في المطار ويكشف عن وثيقته المزورة، وإذا كانت أصلية يقوم المهرب باستلام الوثيقة في الطائرة أو الباخرة بحيث يصل اللاجئ إلى حاجز الجوازات بدون وثيقة سفر. أيضا تم تسجيل عدد من الحالات التي قام بها موظفون في السفارات اليونانية لدى بعض الدول ببيع فيز "تشينغن" لتمكين المهاجرين من السفر إلى أوروبا.[17]

3-2. **الطريق البحري:** ويعتبر هذا من أكثر الطرق شيوعا لدى السوريين، وهو مستخدم منذ القدم من قبل لاجئي منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وينضم المهاجرون السوريون في رحلاتهم عبر هذه الطريق لمواطنين من جنسيات مختلفة، وتكون جزيرة صقلية هي الهدف الأساسي كونها المنطقة الأوروبية الأقرب بالنسبة لهم.[18]

وفي غياب الدراسات الاستقصائية حول الأشخاص الفارين من سوريا، يمكن الاستنتاج أن الطرق التي يختارها المهاجرون تتفق مع خلفياتهم المختلفة، فقد يعمل الناس الذي يوجد لديهم أقرباء أو أصدقاء في الشتات على استصدار التأشيرات السياحية للهجرة للقطر الأوروبي ومنها يعمل على الحصول على الإقامة المؤقتة، أما من ليس لديهم أقرباء في الخارج فيلجؤون إلى الحدود البرية للوصول للبلد المجاور، حيث يتقدم بعضهم بطلبات لجوء أو يحاولون الوصول إلى ذلك البلد دون وثائق رسمية وبمجرد دخولهم أوروبا يصبحون طالبي لجوء أو قد يقيمون فيه بشكل غير قانوني.[19]

وبغض النظر عن الوسيلة التي قد يلجأ لها في هجرته غير النظامية، يتعرض المهاجر للعديد من الانتهاكات في حقه كإنسان فار من ظروف سياسية قاسية كادت أن تفضي لموته، وكباحث عن ظروف

أكثر إنسانية وأمان. من هذه الانتهاكات استغلال عصابات المهربين له بتقاضي أموال كبيرة من اللاجئ تصل في بعض الأحيان إلى 20 ألف يورو من الشخص الواحد، في حين أن التكلفة لمثل هذه الرحلة بحدود 8000 يورو للشخص وتشتمل على مصاريف التنقل من وإلى نقطة الانطلاق ومصاريف الإقامة والتغذية، وهو مبلغ مرتفع منهك للوضع الاقتصادي للمهاجر. ولا يتعامل المهاجر مع المهرب مباشرة بل يقوم بالتعامل مع مندوبين وسماسرة حتى لا يعرف الجهة المنظمة للتهريب، كما تتعرض حياة المهاجرين للموت بشكل متعمد أو غير متعمد نتيجة وضعهم في ظروف لا إنسانية حيث يتم وضعهم في قوارب صغيرة وقديمة وأحيانا لا تتحمل ربع العدد الموجود عليها.[20] ناهيك عن المعاملة القاسية التي يتعرض المهاجرون لها في الدول المستقبلة، حيث تتضمن التعذيب والمعاملة الحاطة من الكرامة والاعتقال في ظروف لا إنسانية والترحيل الإجباري بما فيه إلى سورية.[21]

3. آليات الاتحاد الأوروبي السياسية والاستراتيجية في مواجهة الهجرة السورية غير الشرعية إلى أوروبا:

في الوقت الذي نصت فيه الاتفاقيات والقوانين الدولية على حق الإنسان في اختيار المكان الذي يرغب في العيش فيه ضمن ضوابط معينة، وفي الوقت الذي روج فيه الاتحاد الأوروبي-ولا زال- إلى احترام حقوق الإنسان في الداخل والخارج وركز على الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية للمواطنين، كما أنه سعى ويسعى لتعزيز حقوق النساء والأطفال والمشرين، ونادى بالديمقراطية واحترام حقوق الإنسان وحقوق اللاجئين والمهاجرين ككل، إلا أنه عمل على إيجاد آليات عديدة في أعقاب ما صنف على أنه أكبر مأساة شهدتها الهجرة عبر المسالك البحرية لمجابهة هذه القضية في العصر الحالي.

لقد اجتمعت الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي لمناقشة الحلول والتفكير في سبل تجنب مثل هذه الكوارث، ولإيجاد الآليات المناسبة وعقد الاتفاقيات لمكافحتها، ويعتقد بعض الباحثين أن اتفاقيات إعادة القبول سواء كانت ثنائية أم متعددة الأطراف ضمن الاتحاد الأوروبي فيها تعدٍ واضح على قواعد القانون الدولي بشأن اللجوء وعلى الأخص منها مبدأ منع الإعادة القسرية، ومبدأ تقديم الحماية المؤقتة للجماعات المتدفقة بشكل فجائي الواردة في كل من الاتفاقية المتعلقة باللاجئين لعام 1951 والاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان.[22] فالواجب على جميع هذه الدول أن تستقبل المهاجرين حتى وإن لم تكن قد وقعت على اتفاقية اللاجئين لأنها ملزمة بمعايير الحماية العامة وخلاف ذلك يعتبر مخالف للقانون الدولي العام.

إن الآليات التي أوجدها الاتحاد الأوروبي لمكافحة الهجرة غير الشرعية للسوريين وغيرهم والحد منها لم تكن لا بالجديدة ولا المستحدثة، فقد وجد العديد منها من سنوات عدة لمكافحة ظاهرة

انتشرت في قارة المهاجرين. وتشير المعلومات إلى أن الهجرة أصبح لها مكانة مركزية داخل الاتحاد الأوروبي منذ تسعينيات القرن العشرين، بهدف التقليل من تدفق الهجرة إلى أوروبا، ولهذا السبب بدأت الدول الأوروبية في الدخول في شراكات مع الدول الثالثة –خارج إطار الاتحاد الأوروبي-التي خلقت دعامات أساسية مكنت الاتحاد الأوروبي من الحد من الهجرة غير الشرعية.[23]

يعتبر الاتفاق الأوروبي-التركي من أهم الآليات التي وجدت للحد من هجرة السوريين غير الشرعية. شكل هذا الاتفاق علامة فارقة في اتفاقيات الهجرة وفي الأزمة السورية من حيث التأثير على وضعية اللاجئين السوريين، فقد قام الاتحاد الأوروبي وتركيا بإصدار بيان مشترك في مارس/2016 اتفق فيه القادة السياسيون على أن يعود الأشخاص الذين عبروا تركيا إلى الجزر اليونانية سابقا من خلال القنوات غير النظامية إلى تركيا ثانية.[24] وقد بدأ تنفيذ هذا الاتفاق بتاريخ 4/ نيسان 2016، ونص على آلية مشتركة بين الجانبين للحد من تدفق اللاجئين إلى أوروبا عبر تركيا التي يوجد على أراضيها أكثر من 2.2 مليون لاجئ سوري.[25]

تم توقيع هذا الاتفاق في بروكسل بين رئيس الوزراء التركي "شاويش اوغلو" ورئيس المجلس الأوروبي "دونالد توسك"، ونص البرنامج الذي يستهدف إعادة توطين 72 ألف لاجئ سوري في الدول الأوروبية على تسعة نقاط منها: إعادة جميع المهاجرين "غير الشرعيين" الذي يصلون من تركيا إلى اليونان إلى تركيا، مقابل كل سوري يعاد من الجزر اليونانية إلى تركيا يُستقبل سوري آخر من تركيا إلى الاتحاد الأوروبي ممن لم يحاولوا الوصول بصورة غير شرعية، التسريع بإعفاء المواطنين الأتراك من تأشيرات الدخول إلى دول الاتحاد الأوروبي خلال مدة أقصاها شهرين من توقيع الاتفاق أي حزيران/ 2016، يتعهد الاتحاد الأوروبي بتسريع تسديد المساعدة المالية بقيمة 3 مليارات يورو والتي سبق أن وعد بها تركيا لتحسين ظروف اللاجئين الذين تستضيفهم. وقد تم نقل اللاجئين السورين المعادين إلى أضنا في تركيا، وتم احتجازهم في مخيم "جوزيشي" في إقليم أوسمانيه الذي يبعد 200كم من حلب، ورسميا لا يوجد هدف لهذا الاحتجاز إلا لإجراء التدقيق الأمني وتحديد هوياتهم. إلا أن احتجازهم استمر دون أن يعلموا السبب ودون السماح لهم بتلقي العلاج اللازم ودون أن يتمكنوا من الاتصال بمحامي ودون الوصول لحماية اللجوء المؤقت في تركيا.[26]

لقد وافقت تركيا على التعاون مع الاتحاد الأوروبي مقابل مجموعة من الحوافز الاقتصادية والسياسية، ولهذا عمل الاتحاد الأوروبي على تنفيذ هذه الاتفاقية لحماية مصالحه الوطنية الخاصة، فقد كاد الاتحاد الأوروبي أن يتعرض للتفكك بسبب التدفق غير المسبوق للاجئين السوريين والذي تضاعف بسبب كثافة القصف الروسي للمناطق المعارضة.[27]

شكلت هذه الاتفاقية نقطة فارقة في مصير أكثر من 6 ملايين لاجئ سوري خارج سوريا (وفق إحصاءات الأمم المتحدة)، حيث أن طريق البلقان إلى أوروبا الغربية كان قد شهد مرور قرابة المليون

سوري إلى أوروبا الغربية ليحصلوا على اللجوء الإنساني أو السياسي هناك، ومع إغلاق الطريق أصبح العديد من السوريين مجبرين على اتباع طرق أخرى إلى أوروبا أو الدول الغربية الأخرى.[28]

4. الإجراءات الأوروبية الاستراتيجية لمكافحة الهجرة غير الشرعية:

سعت الاستراتيجية الأوروبية لتحقيق هدفين أساسيين؛ الأول هو الحد من تدفق اللاجئين إلى القارة الأوروبية، والتعامل الفعلي مع المهاجرين واللاجئين الذين تمكنوا من وصول الأراضي الأوروبية، لذا انتهج الاتحاد الأوروبي العديد من الإجراءات الخاصة بالحد من تدفق اللاجئين السوريين إلى دول أوروبا، وكان منها الإجراءات المتعلقة بالأمن حيث عمل الاتحاد الأوروبي على:

4-1.إغلاق حدود الدول الأوروبية وتشديد الرقابة على حدود الاتحاد الأوروبي الخارجية، سعيا لمنع تدفق اللاجئين وتضخم أعدادهم، وفي أحسن الأحوال عمل على مراقبة وضبط الدخول والخروج لحدود الدول المرسلة والمستقبلة للهجرات غير الشرعية.[29] وقد أوضح رئيس المجلس الأوروبي في قمة المجلس المنعقد بتاريخ 2016/9/24 أن "الأولوية لإعادة السيطرة الفعالة على الحدود الخارجية للاتحاد الأوروبي".[30]

4-2.أسلوب الترحيل: حيث قام المجلس الأوروبي منذ العام 2008 بتبني الاتفاق الأوروبي الخاص بالهجرة، ويفرض هذا الاتفاق غير الملزم رقابة أشد على لم شمل أسر غير المهاجرين، ويدعو الاتحاد الأوروبي إلى السعي لتبني الطرد ودفع المهاجرين لكي يعودوا إلى بلادهم والعودة للدخول في اتفاقيات دول المصدر لإبعاد المهاجرين غير الشرعيين.[31]

4-3.إجراءات تتعلق بكيفية التعامل مع المهاجر غير الشرعي: وتخص هذه الإجراءات الدول ذات العلاقة المباشرة مع المهاجرين الذين تخطوا الحدود بطريقة غير نظامية والتي تقع على حدود الاتحاد الأوروبي، وتتراوح هذه الإجراءات ما بين الرسمية مثل إقامة الأسوار ونشر قوات شرطة إضافية على امتداد الحدود وما بين غير الرسمية مثل استخدام العنف وإجبار الوافدين على الانتقال للبلدان المجاورة.[32]

4-4.إيجاد الآليات لإنشاء فرق التدخل السريع وتسيير دوريات بحرية مشتركة.

4-5.إيجاد آليات تركز على إصدار مجموعة من التشريعات والقوانين والأنظمة التي من شأنها ضبط عملية الهجرة غير الشرعية.[33]

4-6.إقامة مراكز إيواء: حيث دعا الاتحاد الأوروبي لإقامة مراكز إيواء في بعض الدول مثل اليونان وإيطاليا، للبت في طلبات اللجوء التي يتقدم بها المهاجرون غير القانونيون، وذلك للتمييز ما بين اللاجئين السياسيين والمهاجرين الاقتصاديين.[34]

عمل الاتحاد الأوروبي على الحد من تدفقات المهاجرين غير الشرعيين أو إدارتها عن طريق إضفاء سياسة البعد الخارجي، والتي تهدف إلى إدارة تدفقات الهجرة عبر تطوير سياسات مشتركة مع بلدان المنشأ، وخلق نظام أوروبي للهجرة واللجوء، وإدخال التدابير لضمان معاملة عادلة للبلدان، وجاءت هذه السياسة لإحداث التوازن بين ثلاثة عناصر أساسية هي تسهيل الهجرة الشرعية ومكافحة الهجرة غير النظامية وتحسين العلاقات المتبادلة ما بين الهجرة والتنمية.[35]

وقد نشأ نهج آخرا بجانب البعد الخارجي، واستند على أساس منطق مختلف تماما عن أفضل طريقة سابقة للاستجابة لتدفقات الهجرة غير الشرعية، وهو منطق "الوقاية"، والذي سعى للتأثير على العوامل التي تجبر المهاجرين واللاجئين على مغادرة أوطانهم والهجرة إلى الاتحاد الأوروبي، وأوجد هذا النهج مقترحات لمعالجة الأسباب الجذرية للهجرة وتدفقات اللاجئين من بلدان المنشأ من خلال استخدام أكثر تحديدا للمساعدة الإنمائية والاستثمار الأجنبي المباشر، أي تقديم الدعم لحماية اللاجئين في بلدان أو مناطق المنشأ، حتى لا يكونوا مضطرين لطلب اللجوء أو الهجرة إلى أوروبا، فالفكرة الأساسية لهذا النهج هي توفير إمكانية حقيقية للمهاجرين أو اللاجئين للبقاء في بلدانهم الأصلية.[36]

وضمن نهج الوقاية في سورية، قدم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه منذ العام 2012 ما يقارب 230 مليون يورو للمساعدة الإنسانية وغيرها من المساعدات للمتضررين من الأزمة السورية داخل سورية وخارجها على حد سواء، الأمر الذي جعل الاتحاد الأوروبي الجهة المانحة الرئيسية، ووفقا للمفوضية الأوروبية فإن هذه المساعدات تشكل ما نسبته أكثر من 53% من الاستجابة الدولية للأزمة السورية مما يجعل مساهمة أوروبا النقدية الإجمالية أكثر من ربع مليار يورو.[37]

وبين عامي 2007-2013 خصص الاتحاد الأوروبي ما يقارب ملياري يورو لتعزيز أمن حدوده الخارجية وصرف مبالغ هائلة على مبادرات الهجرة مثل مراكز الاستقبال والاحتجاز في البلدان خارج الاتحاد الأوروبي كإجراء استباقي للتعامل مع حالات المهاجرين قبل توافدهم، ولكن لم يتم صرف أكثر من 17% من ذلك المبلغ خلال ذات الفترة لإعادة توطين اللاجئين ودمجهم.[38]

كما رصد الاتحاد الأوروبي في خططه اعتمادات مالية بقيمة 7 مليار يورو ما بين العامين 2014-2020 لمواجهة أزمة الهجرة غير الشرعية، وقد أدرج هذه الاعتمادات ضمن موازنته تحت بندين: الأول هو بند اللجوء والهجرة والدمج وخصص له مبلغ 3.1 مليار يورو، أما البند الثاني فهو المخصص "للأمن الداخلي" وبلغت الميزانية المخصصة له 3.9 مليار يستخدم لتمويل عمليات مراقبة الحدود الخارجية للاتحاد، ولتعزيز قدرات الشرطة وأجهزة الأمن لمكافحة عمليات الاتجار بالبشر وحماية البنى التحتية الأساسية من خطر الإرهاب.[39]

5. أمننة القضية وصعود الأحزاب اليمينية المناهضة للهجرة:

أصبحت غالبية الدول في الاتحاد الأوروبي تجمع على رفض الهجرة غير الشرعية، وحتى الدول التي فتحت حدودها أمام المهاجرين السوريين، واعتبرتها قضية إنسانية متعلقة بحقوق الإنسان اتجهت بعد فترة لتقنين برامجها في استقبال المهاجرين.

أصبحت قضايا الهجرة واللجوء في أغلب الدول الأوروبية تصنف على أنها قضايا أمنية وسياسية في المقام الأول، خاصة بوجود العلاقة المحتملة بين الإرهاب والمهاجرين، حيث تركز الاهتمام على وقف توافد المهاجرين غير الشرعيين إلى الشواطئ الأوروبية بآليات أقل ما يقال عنها أنها أمنية من أجل مكافحة هذه الظاهرة التي بدأت تؤثر على اقتصادها. لذلك بدأت الدول الأوروبية تنظر إلى ظاهرة تدفق المهاجرين على أنها مصدر للمخاطر وتشكل تهديداً على الأمن الأوروبي، الأمر الذي يؤدي إلى انتشار وتفاقم ظواهر أخرى مثل الجريمة المنظمة وتجارة المخدرات والتطرف الديني وبالتالي عدم الاستقرار وحدوث التوترات.

تزامن ارتفاع وتيرة حركة المهاجرين واللاجئين السوريين إلى أوروبا على نحو غير مسبوق مع تصاعد نفوذ الأحزاب اليمينية في أوروبا، والتي تشجع على معاداة المهاجرين وتدعو لطردهم. تحولت هذه القضية من قضية إنسانية فر السوريين فيها من ظروف اقتصادية وسياسية وأمنية صعبة، إلى قضية أمنية وتحدٍ يهدد الوجود الحضاري والاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للدول الأوروبية، ما استوجب اتخاذ تدابير استثنائية ردعية وعقابية لمواجهة هذا التحدي، حتى أصبح هناك تقاطع ما بين مصطلح الأمننة وتجريم الهجرة غير الشرعية.[40]

لقد عملت أحزاب اليمين المتطرف على تحويل قضية الهجرة السورية غير الشرعية لقضية أمنية من خلال التوظيف الإعلامي والسياسي للظاهرة، حيث تسعى دائما لربط الهجرة بالظواهر السلبية المختلفة في المجتمع كالجريمة المنظمة والإرهاب، ما انعكس بصورة سلبية وقاتمة على وضع المهاجر وحقوقه المنصوص عليها في المواثيق والقوانين الدولية.

وتركز الأحزاب السياسية في الدول الأوروبية على توظيف هواجس الجماهير ومخاوفها، والاستثمار في مشاكلها من خلال التطرق لها وتقديم الحلول، وهو نهج الأحزاب اليمينية المتطرفة باستثناء أن هذا التوظيف يمثل لب العمل السياسي للأحزاب اليمينية التي تقوم أيديولوجيتها على عدة محاور مثل مناهضة الهجرة وكراهية الأجانب، ورفض التعددية الثقافية والنظر بدونية للثقافات الأخرى، والتأكيد على الهوية القومية ونقاء القومية من العناصر الدخيلة.[41]

بدأت الأحزاب اليمينية العمل على إضفاء الطابع الأمني على ظاهرة الهجرة، من حيث أنها تأتي بأشخاص من ثقافات دونية مختلفة ويرفضون الاندماج بالمفهوم الغربي، الأمر الذي يشكل صداما للحضارات وينتج هذا الشعور بفعل شعور المهاجر عند وصوله ولفترة معينة بالعجز والإحباط في

مجتمع لا يتكلم لغته ولا يتفهم ثقافته، بل ويحاول إدماجه بالقوة من خلال إجباره على اعتناق ثقافة المجتمع المستقبل. هذا المفهوم الخاطئ للإدماج أصبح الأساس الذي تقوم عليه السياسة الأوروبية للهجرة.[42] وبالتالي يتحول المهاجرون غير الشرعيين نحو احتراف الجريمة بكافة أنواعها وارتباطهم بعصابات تجارة المخدرات وتهريب البشر والمنظمات الإرهابية المتطرفة، ويأتي هذا التفسير عوضا عن النظر لهذه القضية من الجانب الإنساني المتمثل في طلب اللجوء والعيش الكريم إلى البعد الإجرامي.

6. قراءة في التصريحات الرسمية للاتحاد الأوروبي تجاه هجرة السوريين غير الشرعية:

شكلت مسألة هجرة السوريين غير الشرعية مؤخرا هاجسا كبيرا لدول أوروبا ومؤسساتها، تلك القارة التي تدافع عن حقوق الإنسان بكل قوتها رأت نفسها أمام إشكالية كبيرة خلال السنوات الخمس الماضية، جراء تدفق الأعداد الهائلة من المهاجرين السوريين الفارين من تفاقم الأوضاع في سورية بحرا أو برا إلى دول أوروبا الشرقية رغبة في الوصول إلى دول أوروبا الغربية، لذا وجد الاتحاد الأوروبي نفسه في مأزق حقيقي للتوفيق بين ما ينادي به من مبادئ تتعلق بحقوق الإنسان وحق توفير الحياة الكريمة له وبين قوانين أوروبا الصارمة تجاه عملية الهجرة غير الشرعية منها.

وبالنظر إلى التصريحات الرسمية التي صدرت وعبرت عن موقف الاتحاد الأوروبي تجاه هذه القضية يمكن ملاحظة تغليب الطابع الإنساني بالدرجة الأولى، نرى أن أغلب التصريحات والخطابات واستنتاجات المجلس قد بادرت للنظر لهذه الظاهرة في البداية وقبل كل شيء من الزاوية الإنسانية وجعلت التركيز الأكبر ينصب على البعد الإنساني.

ففي الجلسة العامة للبرلمان الأوروبي والمنعقدة بتاريخ 2017/9/12 بينت الممثل الأعلى للسياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي "فيدريكا موغيريني" بأن الأوروبيين باتوا يتحملون مسألة الهجرة غير الشرعية في الفترات الأخيرة وهي مسؤولية خطيرة انطلاقا من كونها ظاهرة عالمية ضخمة وبالتالي فإن مواجهتها صعبة، كما أن نقطة البداية لمواجهة هذه الظاهرة تتعلق ببعدها الإنساني، حيث أن هناك استمرار لزيادة الأعداد من الضحايا الذين تزهق أرواحهم أثناء هجرتهم، وبالرغم من تمكن الاتحاد الأوروبي من إنقاذ آلاف الأرواح منهم، إلا أن خسارة شخص واحد يعتبر عدداً كبيراً. ورغم ذلك فقد استطاع الاتحاد الأوروبي بالتعاون مع الدول الأعضاء والمنظمات الدولية مثل المنظمة الدولية للهجرة ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين من خفض عدد المهاجرين الذين يخاطرون بحياتهم ويعبرون البحر الأبيض المتوسط بنسبة 17% مقارنة بالعام الماضي 2016.[43] بين الممثل الأعلى للشؤون الخارجية أنه وعلى الرغم من الاهتمام الأوروبي المتأخر بهذه الظاهرة حيث بدأ فقط في العام 2015 -

إذ أن المسالة لم تكن على جدول أعمال وزراء خارجية الاتحاد-إلا أن الإجراءات الرئيسة المتبعة للحد من هذه الظاهرة انطوت على درجة استثنائية من الوحدة بين المؤسسات الأوروبية والدول الأعضاء، من حيث العمل الخارجي والداخلي. فقد انصب الاهتمام على إنقاذ الأرواح في البحر وفي الصحراء، حيث ساعد خفر السواحل الليبي وحده - والذي قام الاتحاد الأوروبي بتدريبه - (13000) مهاجر خلال الأشهر القليلة الماضية مع العلم بأن الدافع لهؤلاء المهاجرين كان أقوى من إحساسهم بمخاطر هذه الهجرة، وأن الأوروبيين لا يكتفون بإنقاذهم فقط بل ويتوجب عليهم حمايتهم ومكافحة وتفكيك المنظمات الإجرامية التي تقوم بتهريبهم. والأهم مما سبق هو التخلص من الأسباب التي تدفع هؤلاء المهاجرين للهجرة ومغادرة وطنهم، عن طريق شراكة الاتحاد الأوروبي مع بلدان المنشأ للمهاجرين وتحقيق التنمية الاجتماعية والديمقراطية والبيئية فيها.[44]

وظهر من تصريحات موغيريني تفهمها لهؤلاء المهاجرين السوريين الذين يفرون إلى أوروبا من الصراعات والاضطهاد، إلا أن القضية بحاجة لعلاج عن طريق دعم حق هذه الفئات بالبقاء في أرضها، ومكافحة المهربين الذين يستغلونهم ويتجارون في أرواحهم. وأشارت إلى ضرورة تعاون الدول الأعضاء بدفع نصيبها العادل من إجمالي مبلغ 1.8 مليار يورو، كميزانية مخصصة لإنشاء صندوق استئماني إقليمي لصالح سورية.[45]

أشار نائب الرئيس الأول في بيان المفوضية الأوروبية إلى سلسلة من المبادرات الفعالة القادمة بشأن الهجرة واللجوء في الاتحاد الأوروبي بناء على التقدم المُحرز، حيث هناك خطة لإعادة توطين ما لا يقل عن 50 ألف لاجئ، وبذل المزيد من الجهود للعمل مع بلدان المنشأ والعبور، كما اقترح مفوض الهجرة والشؤون الداخلية والمواطنة "ديمتريس أفراموبولوس" العمل لتحقيق سياسة عادلة وواقعية للهجرة واستمرار التضامن مع البلدان الأكثر تضررا من تدفق اللاجئين، وإنشاء مركز عودة في إطار الوكالة الأوروبية للحدود وخفر السواحل. واهتمت المفوضية بخطط إعادة التوطين للمهاجرين غير النظاميين، حيث تقرر توطين ما لا يقل عن 50 ألف شخص من الضعفاء وممن هم بحاجة الحماية الدولية. سيبدأ تنفيذ المخطط خلال شهر أكتوبر من العام 2019 حيث تم توفير منازل لأكثر من 23 ألف شخص داخل الاتحاد الأوروبي، في حين يقدر عدد من سيتم إعادتهم للبلدان الثالثة بحوالي 1.5 مليون شخص في المستقبل القريب.[46]

عمل الاتحاد الأوروبي بعد ذلك في كانون أول/2014 على اعتماد النهج العالمي للهجرة، لاقتناعه بأن قضايا الهجرة جزء لا يتجزأ من العلاقات الخارجية للاتحاد الأوروبي، وأن النهج العالمي للهجرة لن يكون له معنى إلا في إطار شراكة قوية بين دول المنشأ والعبور والدول الأوروبية المقصودة. لذا شدد المجلس الأوروبي في اجتماعه بتاريخ 2 نيسان/2014 على إدراج سياسة الهجرة في عملية تقديم التقارير السياسية لوفود الاتحاد الأوروبي، وتقاسم معلومات هذه التقارير مع المفوضية الأوروبية لمراعاة جوانب الهجرة في مجالات العمل الخارجي للاتحاد الأوروبي.[47]

إلى جانب ما سبق، وصل البرنامج الذي أطلقته المفوضية الأوروبية في سبتمبر 2016 بالتعاون مع الحكومة التركية إلى مليون لاجئ يعيشون في تركيا، حيث يقدم تحويلات شهرية إلى اللاجئين الأكثر ضعفا وهو أكبر عملية مساعدة إنسانية بتمويل من الاتحاد الأوروبي. يغطي هذا البرنامج والبالغ قيمته 3 مليارات يورو خلال الفترة من 2016-2017 ويتألف من مليار يورو من ميزانية الاتحاد الأوروبي و2 مليار يورو من الدول الأعضاء، وتنفق هذه المخصصات على التعليم والصحة والدعم الاجتماعي والاقتصادي، وقد بلغت قيمة المخصصات المخصصة لتنفيذه في إطار مرفق الاتحاد الأوروبي للاجئين تركيا بشأن الإجراءات الإنسانية 9.2 مليار يورو.[48] كما وافقت المفوضية الأوروبية على برامج التمويل الوطنية لليونان التي تصل إلى 474 مليون يورو، وقد تضاعفت أموال الطوارئ من 25 مليون يورو إلى 50 للعام 2015 على اعتبار اليونان ضمن بلدان خط المواجهة الأول في تدفق الهجرة إليها، وكان قد وصل إلى هناك 50 ألف مهاجر غير شرعي عام 2015 مقارنة ب 6000 مهاجر خلال العام الذي سبقه.[49]

ولم تعبر موغيريني عن الهجرة على أنها ظاهرة سيئة، باعتبارها ظاهرة موجودة منذ القدم، وقالت إنه يوجد في أوروبا ملايين المهاجرين من الأدمغة التي ساعدت في بنائها، وأشارت لاحتمالية انهيار أوروبا في حال فقدت المهاجرين الموجودين فيها، إلا أن الهجرة غير الشرعية يتوجب أن تُدار بطريقة سليمة من أجل حماية البشر، ولهذا يتوجب تكوين الشراكات مع بلدان المنشأ والعبور لوقف الألم والمعاناة التي يسببها المهربون، كما أن الحل الحقيقي هو تحقيق التنمية الاقتصادية لدول المنشأ.[50]

ركز الاتحاد الأوروبي في أغلب تصريحاته وبياناته الرسمية على أهمية إنقاذ أرواح المهاجرين وحمايتها، والعمل مع بلدان العالم الثالث في ذات الإطار، بالتركيز على أن سياسات الهجرة واللجوء يجب أن تمتثل لقواعد القانون الدولي، وعلى الأخص قواعد حقوق الإنسان وصون كرامته، وأن تدريب خفر السواحل والتعاون مع الدول الثالثة كان أيضا بهدف حماية أرواح هؤلاء المهاجرين وبعيدا عن أي دافع أمني.

كما ركزت الخطابات الرسمية على الدعم المادي وتقديم المساعدات لدول المنشأ والعبور كافة بما فيها سوريا التي شكلت النسبة الأكبر للمهاجرين منها، في إطار المعالجة الجذرية للأسباب الداعية لهجرة المواطنين.

وفي إطار الحل الجذري؛ دعت الوثيقة الأوروبية الرسمية التي أعدتها مسؤولة لشؤون الخارجية في الاتحاد الأوروبي بهدف حل الأزمة السورية، للوصول "لسورية المستقبل" حيث نصت على أهداف

يتوجب العمل على تحقيقها ومنها أن يكون الانتقال والمفاوضات بقيادة سورية في إطار قرار مجلس الأمن 2254 وصولا لنتائج عدة من بينها أن تكون سورية بلدا موحدا يتمتع بسلامة الأراضي لكافة المواطنين السوريين،[51] بمعنى توفير الحل السياسي المؤدي للاستقرار في سوريا، ولكنه لم يتحدث بوضوح بل أنه لم يتطرق في الخطابات والتصريحات الرسمية والتي تعبر عن سياسته الخارجية إزاء الهجرة غير النظامية للآثار السلبية التي يمكن أن تنتج عن هذه الهجرة، سواء كانت اقتصادية أم اجتماعية أم ثقافية، وخاصة تحول القضية من قضية اقتصادية إلى أمنية بالدرجة الأولى، بمعنى أن الخطابات الرسمية لم تُظهر الجانب الأمني على أنه الأهم في خطاباتها. على عكس ما عبرت عنه الأحزاب اليمينية في خطاباتها، وهي الرافضة للمهاجرين والداعية لإعادتهم إلى أوطانهم أو إلى الدول الثالثة. فقد ظهر الفرق واضحا بين ما تدعو إليه الخطابات الرسمية وبين ما يقوم به الاتحاد الأوروبي-ممثلا بأعضائه- من إجراءات عملية على أرض الواقع لمكافحة الهجرة غير الشرعية والحد منها.

كما أن استعمال المصطلحات غير الدقيقة يساعد في التحريض ضد المهاجرين سواء كانوا نظاميين أم لا، لأن المصطلحات التحريضية تشكل خطرا يساهم في تآكل حقوقهم والانتقاص منها، فلا يتوجب وصف المهاجرين بأنهم قانونيين أو غير قانونيين، لأن صفة القانوني تطلق على الأفعال وليس الأشخاص، ومن جهة ثانية فإن لفظ غير قانوني يطلق على الأشخاص الذين يدخلون الأراضي بطريقة سرية، في حين أن هناك أعداداً كبيرة من المهاجرين الذين دخلوا أوروبا بطريقة قانونية ولكنهم يصبحون "مهاجرين غير قانونيين" بعد تجاوز مدة الإقامة المسموح بها، وهم يمثلون جزءا كبيرا ممن يطلق عليهم هذا المسمى. لقد أكد مقرر الأمم المتحدة لحقوق الإنسان أنه لا يجب أن تنظر الدول إلى الدخول غير النظامي للأشخاص لإقليم ما على أن جناية بل على أنه مخالفة إدارية.[52]

أما في وضع المهاجرين السوريين فهم فارون من اضطهاد سياسي وحرب ألمت بهم وأصبحت تشكل خطرا على حياتهم، الأمر الذي جعلهم يفرون بشكل قسري وليس طوعي ناتج عن عدم الاستقرار السياسي، وبهذا يكون من حقهم البحث عن الطرق للنجاة بأنفسهم، علما بأن المضطهدين السياسيين لهم أحقية طلب اللجوء الإنساني من الدولة التي يصلون إليها استنادا لحقهم في العيش في المكان الذي يختارونه بموجب المادة 12 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، وبالتالي فلا يجب أن يطلق عليهم لفظ مهاجرين غير شرعيين، فبمجرد وصولهم إلى الأطراف الأوروبية يصبحون لاجئين. فاللاجئ بحسب تعريف مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين هو أي شخص يوجد خارج بلد جنسيته أو بلد إقامته المعتادة، بسبب خوف له ما يبرره من التعرض للاضطهاد بسبب العنصرية، أو الدين، أو القومية، أو الانتماء إلى طائفة اجتماعية معينة، أو إلى رأي سياسي، ولا يستطيع بسبب ذلك الخوف أو لا يريد أن يستظل/ تستظل بحماية ذلك البلد أو العودة إليه خشية التعرض للاضطهاد.[53] وبما أن أغلب الدول الأوروبية هي من الدول التي قامت بالتوقيع على اتفاقية

اللاجئين 1951 فهي ملزمة بالضرورة بتقديم الرعاية والحماية لهؤلاء السوريين الفارين من الاضطهاد السياسي في بلدهم، ويحظر على هذه الدول ردهم أو طردهم لدول أخرى ولهم حق اللجوء الإنساني فيها بموجب الاتفاقيات والمواثيق الدولية.

وبذلك يمكن القول إن الاتحاد الأوروبي في سياسته الخارجية والتي عبرت عنها التصريحات الرسمية لم تعمل على أمننة هجرة السوريين غير الشرعية في خطاباتها، بل نظرت إليها كقضية إنسانية يجب الوقوف عندها ومقاومتها حفاظا على أرواح الضحايا من المهاجرين الذين تتعرض أرواحهم للخطر.

7.الخاتمة:

لم يعد تدفق المهاجرين السوريين يشكل عبئا على دول المقصد الأوروبية فحسب، بل تعداه إلى بلدان المنشأ والعبور، وأصبح الرأي العام الأوروبي يرى في هذه القضية تهديدا للوحدة الأوروبية من حيث اختلاف أعضاء الاتحاد بشأن قضايا قبول هؤلاء المهاجرين وإعادة توطينهم. بل إن تعامل الاتحاد الأوروبي تجاه الهجرة غير الشرعية حكمته الظروف الداخلية وأصبحت القضية متروكة للسياسة الداخلية لكل عضو، وكانت النتيجة أن تحولت النظرة إزاء هذه القضية من قضية اقتصادية تؤثر في الشأن الداخلي إلى قضية أمنية قد تؤثر على الاتحاد الأوروبي جميعه، إذا أن دخول الأعداد الكبيرة من المهاجرين غير الشرعيين يشكل المخاطر لإمكانية تسلل الإرهاب معهم.

لذا كان أهم ملامح السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي إزاء قضية الهجرة السورية غير الشرعية هو في عدم وحدتها، فهي قد تكون مشتركة في بعض جوانبها ولكنها غير موحدة، اعتمدت على السياسة الوطنية لكل دولة أوروبية في المقام الأول. فبينما تعاطفت بعض الدول مع المهاجرين السوريين واستقبلتهم، رفضتهم دول أخرى بشكل قاطع بل وأساءت معاملتهم واتخذت العديد من الإجراءات للحد من تدفقهم و"أمننة" قضيتهم.

وبينما أنفق الاتحاد الأوروبي الأموال الطائلة كمساعدات إنسانية لهؤلاء اللاجئين وخصص الميزانيات لذلك، قام أيضا بإنفاق الأموال الطائلة من أجل تعزيز أمنه للحد من تدفق اللاجئين ومكافحة هجرتهم. وكانت هذه الإجراءات مثل رفع قدرات الحراسة على الحدود ومراقبتها، ونشر خفر السواحل، وبناء معسكرات الاحتجاز وغيرها. إلا أن المفارقة أنه لم يعكس في خطاباته الرسمية هذه الإجراءات بنفس الوضوح الذي عكسه من خلال النظرة الإنسانية للظاهرة، وفي الوقت الذي عبر فيه عن رفض الظاهرة ومكافحتها من أجل البعد الإنساني وإنقاذ أرواح المهاجرين وصوننا لكرامتهم وحقوقهم ومنعهم من المخاطرة بحياتهم، فلم نرى أي انعكاس لسياسة خارجية ملزمة تجاه جميع الأعضاء فيما يخص المهاجرين السوريين من حيث استيعابهم أو إعادة توطينهم أو حتى رفضهم وطردهم. وكان من أبرز ملامح السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي أن تحولت قضية هجرة السوريين

غير الشرعية إلى قضية أمنية بالدرجة الأولى من خلال السياسة الممارسة، وأصبحت آليات مواجهتها مبينة على هذا الأساس.

الهوامش:

[1] مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، *"الوضع في أوروبا،"*
http://www.unhcr.org/ar/58fc4db24.html

[2] اللجنة السورية لحقوق الإنسان، (نوفمبر/2014) *رحلة اللجوء السوري انتهاكات في الوطن ومعاناة في المغترب*، 5.

[3] وحدة تحليل السياسات، "خيار اللجوء إلى أوروبا وتداعياته على الأزمة السورية،" *مجلة سياسات عربية*، العدد 16 (سبتمبر/2015) 106.

[4] Fargues and Ghristine Fandrich. "The European response,"PP. 1-4.

[5] الحسن بن طلال، (يناير/2016) "أوروبا ومستقبل سياسة اللاجئين الدولية،" *نشرة الهجرة القسرية*، العدد (51) ، 78.

[6] وحدة تحليل السياسات، (سبتمبر/2015) "خيار اللجوء إلى أوروبا وتداعياته على الأزمة السورية،" *مجلة سياسات عربية*، العدد (16)، 106.

[7] هاني سليمان، 2016/8/29 *السياسات الأوروبية تجاه اللاجئين: ثلاثية الأمن، الهوية، والقيم الإنسانية*، المركز العربي للبحوث والدراسات.

[8] محمد مطاوع، (يناير/2015) "الاتحاد الأوروبي وقضايا الهجرة: الإشكاليات الكبرى والاستراتيجيات والمستجدات،" *مجلة المستقبل العربي*، مجلد، (37)، العدد (431)، 22.

[9] اللجنة السورية لحقوق الإنسان، 2016/6/20 *في اليوم العالمي للاجئين: أكثر من نصف السوريين غادروا بيوتهم*،
http://www.shrc.org/?p=2651

[10] سليمان، *"السياسات الأوروبية تجاه اللاجئين*،".

[11] مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، *"الوضع في أوروبا"*،
http://www.unhcr.org/ar/58fc4db24.html

[12] منظمة العفو الدولية، 2014/7/9 "سياسات الاتحاد الأوروبي بشأن الهجرة تعرض الأرواح والحقوق للخطر".
https://www.amnesty.org/ar/latest/news/2014/07/eu-migration-policies-put-lives-and-rights-risk/

[13] Philippe Fargues and Ghristine Fandrich. "The European response to the Syrian Refugee crisis what next," P.5

[14] اللجنة السورية لحقوق الإنسان، *"رحلة اللجوء السوري*،" 9.

[15] المرجع السابق.

[16] صحيفة رأي اليوم، 2017/2/9 *"لماذا أغلقت تركيا حدودها في وجه تدفق اللاجئين السوريين بعد تقدم قوات النظام في ريف حلب؟ وما هي حقيقة المخاوف الأمنية التركية؟ وهل هذا الإجراء رسالة من أروغان لحلفائه العرب والأمريكان*،".
http://www.raialyoum.com/?p=387470

[17] اللجنة السورية لحقوق الإنسان، *"رحلة اللجوء السوري*،" 10.

[18] المرجع السابق.

[19] Fargues and Ghristine Fandrich. "The European response to the Syrian Refugee crisis what next,"P.6.

[20] تقرير اللجنة السورية لحقوق الإنسان، *"رحلة اللجوء السوري*،" 14.

[21] المرجع السابق، 14-15.

[22] مهدي ريس، (كانون ثاني/2016) "اتفاقيات الاتحاد الأوروبي لإعادة القبول،" *نشرة الهجرة القسرية*، العدد (51)، 45.

[23] مطاوع، *"الاتحاد الأوروبي وقضايا الهجرة*،" 29.

[24] سيفدا تونابويلو وجيل ألبس، (شباط/2017) "الاتفاق بين الاتحاد الأوروبي وتركيا: ماذا يحدث للعائدين إلى تركيا،" *نشرة الهجرة القسرية*، العدد (54)، 84.

[25] وحدة تحليل السياسات، (2016)، *تركيا والاتحاد الأوروبي عودة التعاون من بوابة مكافحة الهجرة غير الشرعية* (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 1

[26] تونابويلو والبس، *"الاتفاق بين الاتحاد الأوروبي وتركيا*،" 86.

[27] وحدة تحليل السياسات *"تركيا والاتحاد الأوروبي*،" 2-3

[28] علي وديع حسن، 2017/4/5 *"بعد عام من إغلاق طريق اليونان إلى أوروبا ما هي وجهة اللاجئين السوريين*،" موقع رصيف 22.

[29] عبد السلام، *"وضعية اللاجئين السوريين في أوروبا*،" 96.

[30] موقع عربي sputnik تطرح قمة الاتحاد الأوروبي المنعقدة اليوم في العاصمة النمساوية فيينا ثلاث نقاط للحد من تدفق اللاجئين بطريقة آمنة في مسعى جديد لمواجهة الهجرة غير الشرعية عبر طريق البلقان،
https://arabic.sputniknews.com/news/201609241020231239/

[31] كمال مساعد، 2015/9/30 الهجرة إلى الشمال الأوروبي ومشكلة اللجوء والاتفاقيات الأمنية المشتركة، *صحيفة البناء*، العدد 1895،

[32] دنكان برين، (كانون ثاني/2016) "إساءات على الحدود،" *نشرة الهجرة القسرية*، العدد (51) ، 21.

[33] غرايبة، *"هجرة الشباب العرب غير الشرعية*،" 179.

[34] سليمان، *السياسات الأوروبية تجاه اللاجئين*،"

[35] خديجة بثقة، *السياسة الأمنية الأوروبية في مواجهة الهجرة غير الشرعية* (أطروحة ماجستير، جامعة محمد خيضر، 2014)، 93.

[36] Boswell, "The external Dimension of EU immigration and Asylum policy," P.622

[37] Frgues and Fandrich, "*The European response to the Syrian Refugee crises what next*," 8.

[38] بن طلال، "*أوروبا ومستقبل سياسة*،" 78.

[39] رولان مرعب، "تداعيات الهجرة غير الشرعية على أوروبا وأبعادها،" *مجلة الدفاع الوطني*، العدد 98 (تشرين الأول/2016).
http://bit.ly/2zcxTES

[40] مشري، "*أمننة الهجرة غير الشرعية*،" 64.

[41] مشري، "أمننة الهجرة غير الشرعية،" 65.

[42] المرجع السابق، 67.

[43] Bruxelles, 12/9/2017 – 22:15- UNIQUE ID: 170912_15
http://bit.ly/2hmFGb2

[44] Bruxelles, 21/6/2017 – 23:08 – UNIQUE ID: 170621_13
http://bit.ly/2yVbSOk

[45] Strasbourg, 9/9/2015 -00:00 – UNIQUE ID: 150909_02
http://bit.ly/2zFuoam

[46] European Commission-Press release, Brussels, 27 September 2017
http://europa.eu/rapid/press-release_IP-17-3406_en.htm

[47] Conclusion of the European Union Brusseles, (8443/14 Asim 34) 2 April 2014
http://bit.ly/2zzID2C

[48] Brussels, 17 October 2017
http://europa.eu/rapid/press-release_IP-17-3902_en.htm

[49] Brussels, 14 August 2015
http://europa.eu/rapid/press-release_SPEECH-15-5498_en.htm

[50] Bruxelles, 01/02/2017-21:10- UNIQUE ID: 170201_11
http://bit.ly/2hu2cmf

[51] الهيئة السورية للإعلام، 2016/11/26 "*الاتحاد الأوروبي يطرح وثيقة لحل الأزمة السورية والوصول إلى "سورية المستقبل"* فما هو مضمونها."
http://bit.ly/2zlPqND

[52] باولا بايس، (كانون ثاني/ 2016) "مصطلحات الهجرة تهمنا،" نشرة الهجرة القسرية، العدد (51)، 69.

[53] موقع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ما هي اتفاقية عام 1951 الخاصة بوضع اللاجئين.
http://www.unhcr.org/ar/4be7cc27201.html

لائحة المراجع:

دراسات:

بتقة، خديجة. *السياسة الأمنية الأوروبية في مواجهة الهجرة غير الشرعية* (أطروحة ماجستير) جامعة محمد خيضر-بسكرة. 2014.

وحدة تحليل السياسات، *تركيا والاتحاد الأوروبي عودة التعاون من بوابة مكافحة الهجرة غير الشرعية* (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات) 2016.

دوريات:

بن طلال، الحسن. "أوروبا ومستقبل سياسة اللاجئين الدولية." *نشرة الهجرة القسرية*." العدد 51 (يناير/2016): 78-80.

برين، دنكان. "إساءات على الحدود." *نشرة الهجرة القسرية*، العدد 51 (كانون ثاني/2016):21-23.

تونابويلو، سيفدا. وجيل ألبس. "الاتفاق بين الاتحاد الأوروبي وتركيا: ماذا يحدث للعائدين إلى تركيا." *نشرة الهجرة القسرية*، العدد 54 (شباط/2017): 84-87.

بايس، باولا. "مصطلحات الهجرة تهمنا." *نشرة الهجرة القسرية*، العدد 51، (كانون ثاني2016): 69-70.

ريس، مهدي. "اتفاقيات الاتحاد الأوروبي لإعادة القبول،" *نشرة الهجرة القسرية."* العدد 51 (كانون ثاني/2016): 45-46.

عبد السلام، سالمي. "وضعية اللاجئين السوريين في أوروبا بين مقتضيات التضامن الإنساني وقوانين الهجرة." *مجلة الفقه والقانون*، عدد 56، (يونيو/2017)، 64-72

غرايبة، خليف مصطفى. "هجرة الشباب العرب غير الشرعية إلى أوروبا عبر البحر الأبيض المتوسط." *مجلة جامعة ابن رشد في هولندا*، العدد 11، (مارس/2014)،165-184.

مطاوع، محمد. "الاتحاد الأوروبي وقضايا الهجرة: الإشكاليات الكبرى والاستراتيجيات والمستجدات." *مجلة المستقبل العربي (لبنان)*، مجلد37، عدد 431 (يناير/ 2015)، 22-39.

مرعب، رولان. "تداعيات الهجرة غير الشرعية على أوروبا وأبعادها." *مجلة الدفاع الوطني*، العدد 98 (تشرين الأول/2016).

وحدة تحليل السياسات، "خيار اللجوء إلى أوروبا وتداعياته على الأزمة السورية،" *مجلة سياسات عربية*، العدد 16 (سبتمبر/2015) 106.

تقارير

تقرير اللجنة السورية لحقوق الإنسان، *رحلة اللجوء السوري انتهاكات في الوطن ومعاناة في المغترب*، نوفمبر/2014.

سليمان، هاني. *السياسات الأوروبية تجاه اللاجئين: ثلاثية الأمن، الهوية، والقيم الإنسانية*، المركز العربي للبحوث والدراسات.

المواقع الإلكترونية:

الموقع الإلكتروني للاتحاد الأوروبي

https://europa.eu/european-union/index_en

الهيئة السورية للإعلام، *"الاتحاد الأوروبي يطرح وثيقة لحل الأزمة السورية والوصول إلى "سورية المستقبل"* فما هو مضمونها،" 2016/11/26

http://bit.ly/2zlPqND

مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، *"الوضع في أوروبا.*

http://www.unhcr.org/ar/58fc4db24.html

منظمة العفو الدولية، "سياسات الاتحاد الأوروبي بشأن الهجرة تعرض الأرواح والحقوق للخطر.

https://www.amnesty.org/ar/latest/news/2014/07/eu-migration-policies-put-lives-and-rights-risk/

علي وديع حسن، "بعد عام من إغلاق طريق اليونان إلى أوروبا ما هي وجهة اللاجئين السوريين،" موقع رصيف 22، 2017/4/5

http://bit.ly/2ymzxXC

صحيفة رأي اليوم، لماذا أغلقت تركيا حدودها في وجه تدفق اللاجئين السوريين بعد تقدم قوات النظام في ريف حلب؟ وما هي حقيقة المخاوف الأمنية التركية؟ وهل هذا الإجراء رسالة من أروغان لحلفائه العرب والأمريكان.

http://www.raialyoum.com/?p=387470

موقع عربي sputnik تطرح قمة الاتحاد الأوروبي المنعقدة اليوم في العاصمة النمساوية فيينا ثلاث نقاط للحد من تدفق اللاجئين بطريقة آمنة في مسعي جديد لمواجهة الهجرة غير الشرعية عبر طريق البلقان،

https://arabic.sputniknews.com/news/201609241020231239/

كمال مساعد، الهجرة إلى الشمال الأوروبي ومشكلة اللجوء والاتفاقيات الأمنية المشتركة، *صحيفة البناء*، العدد 1895.

المراجع الإنجليزية:



Philippe, Fargues and Ghristine Fandrich. *The European response to the Syrian Refugee crisis what next*. European University Institute, MPC-Migration Policy Center, 2012.

Christina Boswell, "The 'External Dimension' of EU Immigration and Asylum Policy," International Affairs (Royal Institute of International Affairs 1944, Vol. 79, No. 3 (May, 2003):619

https://sslvpn.birzeit.edu/stable/pdf/,DanaInfo=www.jstor.org+3569366.pdf